تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
في ظل الشراكة الأورومتوسطية

د. علي لزعر — المركز الجامعي سوق اهراس

أ. بوعزيز ناصر — جامعة 08 ماي 1945 قالمة

الملخص

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر بمدينة فالنسيا الإسبانية في أفريل 2002م يمثل تحديا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة الصناعية منها، سواء على مستوى تنويع الأسواق والتنافسية أو تنويع المنتجات، باعتبار أن إقامة منطقة للتبادل الحر تُعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي إلى اتفاق شراكة يقتضي تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق، مما يؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة من خلال تزايد وجود المؤسسات الأوروبية للدفاع عن حصتها في السوق تجسيدا للإستراتيجية التي تتبناها والتي ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون بين المناطق المتجاورة.

إن التطلع إلى آفاق مستقبلية من خلال هذا الاتفاق يتطلب وضع مخططا طموحا و فعالا لإعادة هيكلة المؤسسات وتأهيلها ماليا وبشريا وتكنولوجيا، وضرورة تبني برنامجا استثماريا ليس فقط في القطاعات المعنية بل في جميع الخدمات والميادين المرافقة للاستثمار المنتج حتى تستطيع المؤسسات الجزائرية اكتساب قدرة تنافسية تمكنها من الصمود أمام صدمة الانفتاح، وتقوي وجودها على مستوى الأسواق الخارجية.

Résume

L'accord de partenariat signé entre l'UE et l'Algérie, à ville espagnole de Valence en avril 2002 représente un défi pour les entreprises économiques Algériennes , notamment industriels, sois au niveau de la diversification des marchés et la compétitivité ou de diversification des produits, et considérant que la création d'une zone de libre-échange, une transition progressive entre le système préférentiel à un accord de partenariat exige des concessions commerciales réciproques entre les

deux signataires de l'accord, qui conduira inévitablement à l'intensification de la concurrence par le biais du renforcement de la présence des entreprises européennes pour défendre sa part de marché pour tenir compte de la stratégie adoptée, qui vise à soutenir la croissance externe par le biais de la coopération entre les régions avoisinantes.

Dans la perspective de l'avenir de cet accord nécessitera de mettre un programme ambitieux et efficace de mise à niveau des entreprise Algériennes sur le plan financière et technologique et aussi au niveau de la gestion de ressources humaines. Et la nécessité d'adopter un programme d'investissement non seulement dans les secteurs concernés mais aussi dans tous les domaines des servisses accompagné les investissement productifs qui les entreprises Algériennes une capacité compétitive et de renforcer sa présence sur le niveau du marchés étrangères.

مقدمة

واجه الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات صعوبات مختلفة مرتبطة أحيانا بزيادة حجم المديونية وتراجع أسعار البترول، وأحيانا أخرى بانعكاسات توسيع المجموعة الأوروبية وما ترتب عن ذلك من تقلص المجهود الاستثماري، وانخراط الحكومات في توجيهات التعديل الهيكلي، فكان منطقيا أن تكون نتائج السياسة المتوسطية الشاملة التي انتهجتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية محدودة ودون المستوى المطلوب، الأمر الذي دفع بهذه الأخيرة إلى تبني سياسة جديدة في علاقاتها مع البلدان الجنوبية والشرقية للمتوسط توجت بعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995م للشراكة الأورومتوسطية بأبعادها الثلاثة الأمنية والسياسية، والبعد الاقتصادي والمالي إضافة إلى البعد الاجتماعي والثقافي، ثم تلى ذلك سلسلة من الاتفاقيات الثنائية للشراكة مع كل من تونس، المغرب، الأردن ومصر.

وفي هذا الاتجاه أمضت الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي بمدينة فالنسيا الإسبانية في أفريل 2002م و نص على التحرير الكامل للسوق الجزائرية بخصوص الاستيراد والتصدير مقابل منح فرص محدودة أما التصدير الجزائري إلى أوروبا، إضافة إلى إزالة الحواجز التي تعرقل التجارة والقدرات التنافسية. و يعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2005م منعطفا حاسما أمام الاقتصاد الجزائري نتيجة ما سيترتب عنه من آثار وانعكاسات اقتصادية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، خاصة وأن الجزائر

تتمتع بعلاقة ارتباط وثيقة بالإتحاد الأوروبي يبررها حجم المبادلات القائمة بين الطرفين من جهة، وتبعية الاقتصاد الجزائري بشكل كبير لقطاع المحروقات من جهة ثانية. ومن هذا المنطلق فإن الاتفاق الموقع يمثل فرصا وتحديات معتبرة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة الصناعية منها، سواء على مستوى تنويع الأسواق والتنافسية أو تنويع المنتجات، باعتبار أن إقامة منطقة للتبادل الحر تُعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة يقتضي تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق، مما يؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة من خلال تزايد وجود المؤسسات الأوروبية
للدفاع عن حصتها في السوق تجسيدا للإستراتيجية التي تتبناها والتي ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون بين المناطق المتجاورة في المجالات ذات المصلحة اكتسابا وانتسابا.

فانعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية على المؤسسات الاقتصادية تختلف حسب القطاعات، ودرجة الانفتاح، ومستوى الكفاءة في الأداء، وامتلاكها للقدرة التنافسية. وفي هذا المجال نلاحظ أن المنظومة الإنتاجية الحالية للجزائر لا تمتلك قدرة تنافسية عالية لمواجهة حدة المنافسة الدولية والإقليمية كما أن حرية دخول السلع الأوروبية إلى السوق الجزائرية يمثل تحديا حقيقيا أمام المؤسسات الصناعية الجزائرية خاصة، بسبب ما ترتب عنه من تقويض لإمكانية تأسيس أو إقامة صناعة تحويلية وذلك في ظل استبعاد المحاصيل الزراعية التي تمتلك فيها الدول المتوسطية ميزات نسبية من اتفاق الشراكة الموقع.

إن التطلع إلى آفاق مستقبلية من خلال هذا الاتفاق يتطلب إعادة هيكلة المؤسسات وتأهيلها ماليا وبشريا وتكنولوجيا، وضرورة تبني برنامجا استثماريا ليس فقط في القطاعات المعنية بل في جميع الخدمات والميادين المرافقة للاستثمار المنتج حتى تستطيع المؤسسات الجزائرية اكتساب قدرة تنافسية تمكنها من الصمود أمام صدمة الانفتاح، وتقوي وجودها على مستوى الأسواق الخارجية.

أولا- مضمون اتفاق الشراكة الأوروجزائرية:

يسعى أتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والموقع في أفريل 2002، بمدينة النسيا من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية وذلك بإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر في حدود 2010م، ويسيّر هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية، على أن لا يضر ذلك بمصالح أعضاءها.

I. **بنود إتفاق الشراكة:** ويتضمن إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي النقاط التالية[1]:

1. تطوير المبادلات وضمان انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات ورؤوس الأموال.

وفي هذا الإطار من المنتظر التقليص التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم المماثلة المطبقة على الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي حسب الرزنامة الآتية:

أ- الحقوق المطبقة على الواردات من المواد الأولية ستلغى نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2005/09/01).

ب- الحقوق المطبقة على المواد نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية والفلاحية ستبدأ في الانخفاض لسنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، نسبة 20% من الحق القاعدي ثم 30% السنة الموالية، ثم 40% ثم 60% و 80%، وتلغى نهائيا بعد 07 سنوات.

ج- الحقوق المطبقة على المواد الأخرى ستعرف انخفاضا سنويا يقدر بـ 10% لتصل إلى 5% من الحق القاعدي خلال 11 سنة، قبل إلغاءه نهائيا، و 12سنة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

د- في إطار المعاملة بالمثل فإن المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس النظام، هذه الرزنامة يمكن مراجعتها باتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حالة عوائق أو صعوبات خطيرة، لمنتوج معين كما أن إجراءات استثنائية لمدة محدودة بإمكان الجزائر أن تطبقها في مجال الصناعات الناشئة أو بعض القطاعات في حالة إعادة الهيكلة.

هـ- على الجزائر أن تلغي بحلول أول جانفي 2006 على أقصى حد الحق الإضافي المؤقت المضيف على بعض الواردات الصناعية.

و- في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق المطبقة ستصبح مساوية لنسب المدعومة للمنظمة أو لنسب منخفضة مطبقة فعليا خلال الانضمام.

ي- المنتجات الفلاحية و المنتجات الفلاحية المحولة وكذا منتجات الصيد البحري ليست معنية بهذه الرزنامة لأن مبادلاتها تسير وفق اتفاقيات بين الطرفين، وبعد 06 سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ يتعين على الجزائر والإتحاد الأوروبي تحديد إجراءات تحرير خاصة بهذه المنتجات.

2. ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة لإعادة توظيف هذه الاستثمارات.
3. تفضيل المبادلات البشرية في إطارات إجراءات الإدارية.
4. توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل التعزيز علاقات التعاون فيما بينهم.
5. احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
6. تشجيع الاندماج المغاربي.
7. هذا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر الموقع في: 26 أفريل 1976م بالجزائر.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتضمن 110 مادة مقسمة إلى 9 مجالات إضافية، وإلى 6 ملاحق و7 بروتوكولات مكملة للاتفاق.

مجالات الاتفاق 09 تشتمل:

- الحوار السياسي.
- القواعد الأساسية لحركة التبادل الحر للمنتجات.
- ممارسة النشاط وإمداد الخدمات.
- التعاون الاقتصادي.

- التعاون الاجتماعي والثقافي.
- التعاون المالي.
- التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية.
- الأحكام المؤسسية العامة والختامية.

وتتناول الملاحق الستة لهذا الاتفاق القواعد التالية:

أ- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المصنعة لكل من الجزائر والإتحاد الأوروبي.

ب- الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية الخاضعة لتخفيض الرسوم الجمركية.

ج- الواردات الجزائرية من المنتوجات الصناعية الأوروبية.

د- قائمة المنتجات الخاضعة للملحق الإضافي المؤقت "DAP".

هـ- كيفيات تطبيق قواعد المنافسة.

و- ملحق خاص بالملكية الصناعية والفكرية، والتجارية.

أما البروتوكولات المكملة فتبرز القواعد التالية:

- القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الجزائرية داخل الإتحاد الأوروبي.
- القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الأوروبية داخل الجزائر.
- القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري الجزائري داخل الإتحاد الأوروبي.
- القواعد المطبقة داخل صادرات منتجات الصيد البحري للإتحاد الأوروبي داخل الجزائر.
- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية المصنعة.
- تعار يف قواعد المنشأ وطرق ووسائل التعاون الإداري.
- التعاون الإداري المتبادل في ميدان الجمارك.

II. التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة:

تقوم منطقة التجارة الحرة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بشكل تدريجي على مدار 12 سنة من بدأ تنفيذ الاتفاقية، يتم من خلال هذه الفترة إلغاء جميع القيود الكمية على واردات كل من الطرفين، كما تلغى الرسوم والقيود على الصادرات إضافة إلى عدم استخدام أي

إجراء مالي يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى التمييز بين المنتجات المستوردة والمحلية، وتشمل حركة السلع نوعين من المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية.

المنتجات الصناعية:

في ظل منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية جرى تحديد ثلاثة قوائم لهذه المنتجات المعنية بالتحرير أو التفكيك التدريجي حسب أهمية كل فئة، حسب ما تحدده المادة 09 من الاتفاق.

القائمة الأولى: تشكل من المواد الأولية الصناعية وهي تمثل ما يقارب بـــ 25% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي (أزيد من 1.15 مليار دولار) [2].

وهي تتمتع بحماية تعريفية ضعيفة تتراوح من 5% إلى 15%، ويتم تحرير هذه القائمة من كل الحقوق الجمركية والرسوم ذات التأثير المماثل بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

القائمة الثانية: تتشكل من المواد نصف المصنعة، وسلع التجهيز الصناعي والفلاحي، وهي تمثل 35% من الواردات الجزائرية أي 1.2 مليار دولار من الإتحاد الأوروبي[3].

القائمة الثالثة: تتمتع المنتجات الواردة في هذه القائمة بحماية تعريفية مرتفعة لأنها تنتج محليا كما تعرف بالمنتجات الحساسة وهي تمثل 40% من واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي وتتشكل من المنتجات التامة والمنتجات الصناعية المستوردة تقليديا، وتخضع هذه القائمة لتحرير تدريجي من الحقوق والرسوم المماثلة بعد سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية وبمعدل سنوي 10% على مدار 12 سنة، والجدول الآتي يبرز التفكيك الجمركي على القوائم الثلاثة على مدار 12 سنة.

جدول رقم01: التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية على مدى 12 سنة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مواد أولية صناعية	**%0**	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مواد نصف مصنعة	–	–	**%80**	**%70**	**%60**	**40**	**%20**	**%0**					
مواد تامة حساسة			**%90**	**%80**	**%70**	**%60**	**%50**	**%40**	**%30**	**%20**	**%10**	**%5**	**%0**

Source: Femise, Rapport sur le partenariat Euro-méditeraneén Juillet 2002, P30.

وتعطي للحكومة الجزائرية حق اتخاذ إجراءات إنقاذية لفترة محدودة على شكل زيادة رسوم جمركية أو إعادة فرض رسوم لحماية بعض القطاعات، وهذا إذا تعلق الأمر بالصناعات الناشئة أو القطاعات التي يعاد هيكلتها.

المنتجات الفلاحية:

في هذا المجال لا يوجد تحرير كامل، بل يطبق تحرير تدريجي ويخضع لنظام الحصص، والتوقيتات الزمنية نظرا لحساسية هذه المنتجات من وجهة نظر الطرف الأوروبي، ولم يأت اتفاق الشراكة الأوروجزائري بجديد في هذا الشأن، حيث تبقى هذه الفئة من المنتجات خاضعة لمزايا اتفاقيات التعاون لسنة 1976م، مع بعض التعديلات في الحصص المصدرة وقد تم الاتفاق على مراجعة هذا الملف في السنوات اللاحقة.
والملاحظ أن القطاع ألفلاحي يعتبر من القطاعات التي تمتلك فيها البلدان المتوسطية ميزة نسبية معتبرة، كما يحتل هذا القطاع مكانة معتبرة في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول، وهو ما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم02: نسبة المنتجات الفلاحية في التجارة الخارجية. نسبة مئوية

البلد	حصة الفلاحة في الواردات الإجمالية 99		حصة الفلاحية في الصادرات الإجمالية 99	
	الإتحاد الأوروبي	باقي العالم	الإتحاد الأوروبي	باقي العالم
الجزائر	17	29	00	00
تونس	03	12	03	11
المغرب	06	20	20	35
مصر	11	22	06	07

Source: Femise, L'évolution de la structure des échanges Commerciaux et des investissements entre L'union européenne et ses Partenaires méditerranéens, Mars2001, P 25.

ويرى العديد من الملاحظين الاقتصاديين في منتدى "Femise" أن المكاسب المتوقعة من منطقة التبادل الحر هذه تكون في غاية الأهمية للدول المتوسطية لو تم إدراج الملف ألفلاحي في عملية التحرير وخاصة في إطار متعدد الأطراف.

ثانيا- تأهيل المؤسسات الاقتصادية:

إن إنشاء منطقة تبادل حر بين الإتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق المتوسط ومنها الجزائر تعتبر جوهر الإستراتيجية التي أرسى معالمها مؤتمر برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995م، إن هذه المنطقة المستهدفة تبرز خلل كبير في موازين القوى[4]، فهي تشمل المنتجات الصناعية التي تتمتع فيها دول الإتحاد الأوروبي بميزة تنافسية عالية، بينما تقصى المنتجات الفلاحية التي تتمتع فيها دول المتوسطية بميزة نسبية معتبرة، إذًا وجب التأكيد اليوم على أن المسار الأورومتوسطي الذي يتدرج في إطاره اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، يمثل تحديًا للاقتصاد الجزائري، كما أنه من الممكن أن يكون سبيلا وأساسًا للتنمية مستقبلاً.

وفي سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضيها التبادل الحر وضمانًا لنجاح لعملية الانتقال من النظام التفضيلي إلى النظام القائم على مبدأ المعاملة بالمثل، فإنه من الضروري وضع تصحيحات وسياسات مرافقة لهذه العملية، ترتكز على تأهيل المؤسسات ماليا وتكنولوجيا وبشريا، إضافة إلى التأهيل التنافسي للمنظومة الإنتاجية خاصة الصناعية منها، باعتبار أن التفكيك الجمركي يشمل المنتجات الصناعية دون الزراعية، كما يتطلب الأمر توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المحيط بهدف تفعيل التعاون الاقتصادي ودفع عملية التكامل على المستوى الإقليمي والجهوي.

1- شروط برنامج التأهيل وأهدافه:

سعيا لاكتساب المؤسسات الوطنية الميزة التنافسية وتقليل الآثار المترتبة من جراء الانفتاح الاقتصادي قامت وزارة الصناعة بإعادة الهيكلة سنة 1998م بإعداد برنامج خاص

لتأهيل وترقية التنافسية للمؤسسات الجزائرية[5]، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "Onudi" وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية "Pnud".

أ- شروط برنامج التأهيل:

إن التأهيل برنامج محفز على تحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث تلعب الدولة دور الدّاعم للمؤسسات تستجيب للمعايير قبول التأهيل، إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدمًا ملحوظا، فمن بين 1000 مؤسسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998م لم يتم تأهيل سوى 10 مؤسسات من القطاعين العام والخاص[6]، في شهر مارس 2003م، وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها 140 مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة كما يلي[7]:

* أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
* أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة.
* أن تكون المؤسسة تُشغل أزيد من 30 عامل وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10عمال.

ب- أهدافه:

و يهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق ما يلي[8]

- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا .
- تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و دفع الصناعات المنافسة .
- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية .

و يتطلب تأهيل المؤسسة اتخاذ عدة إجراءات و التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و تمكين نظام الإنتاج من التكيف مع متطلبات السوق الدولي ، و تشمل هذه الإجراءات ما يلي :

- تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني
- تحسين طرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط.

– عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات و أساليب التسيير وفق المعايير الدولية.

– تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها و هيكل أسعارها و إعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية.

- تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة ، و الحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO ، و الذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات و قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية .

• تحويل التكنولوجيا و اقتناء رخص الاختراعات[9].

•إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.

• تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء .

• تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها و التي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف و تحسين الإنتاجية .

•دعم الإمكانيات المالية الذاتية .

•الحرص على التوازن المالي .

•التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد إستعمال القروض .

و لقد قامت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة ، و الذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002 ، و الثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005 ، و الثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى 2008 [10]، و يهدف هذا البرنامج إلى تحديث أنظمة الإنتاج و تكييفها مع التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة العالمية . وعلى هذا الأساس يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية عملية ضرورية لحمايتها من المنافسة الشديدة ، و تحقيق بعض المزايا التنافسية التي تضمن لها البقاء و النمو .

وحددت أهداف عملية التأهيل على ثلاث مستويات:

1-**على المستوى الكلي:** تتضمن ما يلي:

- إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسًا لبرامج الدعم والحث على رفع مستوى التأهيل، آخذًا بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية.
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية والقيام بإجراءات على المستوى القطاعي والجزئي.
- إعداد برنامج التأهيل للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها.
- إعداد برنامج تحسسي وإعلامي لسياسة التأهيل تستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

2- **على المستوى القطاعي:** إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قدرة الهياكل الأطراف المشتركة في تنفيذه، وبهذا فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكاناتها، مثل جمعيات أرباب العمل، الهيئات العمومية، هيئات التكوين، البنوك والمؤسسات المالية، علما أن عملية التأهيل وهياكل دعم التأهيل تبقى خاضعة لمشكلة التمويل، وهنا يظهر دور الإتحاد الأوروبي من خلال تقديم الإعانات ودعم، والاستثمارات الأجنبية، كما أن التأهيل يبقى قضية تعبئة الموارد ومصادر التمويل الداخلية، وبالتالي تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع تحقيق أهداف يتوقف على دعم وتطوير إمكانيات والهيئات والهياكل المساعدة للمؤسسات.

3- على المستوى الجزئي: حددت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة القطاعات المعنية بعملية التأهيل ورصدت لها مبلغ 60000 دولار لكل مؤسسة[11]، وهذه القطاعات هي:

* الميكانيك والصناعة المعدنية.
* مواد البناء.
* الصناعة الغذائية.
* الكهرباء والإلكترونيك.
* الكيمياء.
* النسيج والجلود.
* الخشب والتأثيث.

فالمؤسسات الجزائرية اليوم ليس لها خيار آخر سوى العمل في بيئة غير متوفرة ومواجهة منافسة شديدة لا تصمد في وجهها سوى المؤسسات التي تمتلك معارف تطبيقية

وكفاءة تسييرية متمكنة من العملية الإنتاجية، وللحد من انعكاسات هذه الوضعية هناك جملة من الإجراءات يجب اتخاذها.

– تحديد وتطبيق إستراتيجية تقوم على تجميع المؤسسات من أجل توفير إمكاناتها من موارد بشرية مالية ومادية.

– تحسين نوعية المنتج بإعباره العامل المحدد للتنافسية، ففي هذا المجال المؤسسات الوطنية أمامها عمل كبير من أجل البحث عن النوعية.

– تأهيل المؤسسات على المستوى التسييري التكنولوجي والإداري.

– تحسين وتأهيل الطاقم المؤطر للمؤسسات من خلال القيام بدورات التكوين والإتقان ولإعادة الرسكلة، فبرنامج التأهيل يجب أن يرافقه برنامج حقيقي لتنمية الموارد البشرية، لأن كل التجارب الأجنبية ثبتت وجود ارتباط وثيق بين رفع مستوى الأفراد ومر دودية المؤسسات.

5– تأهيل بيئة المؤسسة باعتبار أن القدرة الإنتاجية والتنافسية تعتمد بشكل كبير على نوعية هذه البيئة، المادية والمؤسساتية والتنظيمية والمالية.

2– التأهيل المالي والتنافسي للمنظومة الإنتاجية:

إن إقامة منطقة تجارة حرة أور ومتوسطية تفرض على الاقتصاد الوطني عرض تنافسي في الأسواق الخارجية والصمود في وجه المنافسة المتزايدة على مستوى السوق المحلي، بمبادئ العولمة وعملية التدمير الجمركي، تجعل من التأهيل المالي والتنافسي للاقتصاد الوطني الركيزة الأساسية لمواجهة آثار اتفاقية التبادل الحر[12]، وعليه تتوقف عملية تطوير النظام الإنتاجي وديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص الفوارق بين ضفتي المتوسط.

إن هذه الأهداف والطموحات تبقى خاضعة لمسألة التمويل، وهنا يظهر دور الإتحاد الأوروبي من خلال تقديمه للإعانات المالية والتي حملت اسم برنامج ميدا1 للفترة 1995–1999م، والذي خصص للجزائر 164 مليون إيكو وكذا برنامج ميدا2 الذي خصص للجزائر دعمًا ماليا للفترة 2000–2004م قدر بـ: 232.8 مليون إيكو، ورغم ذلك تبقى مسألة تنوع مصادر التمويل من التحديات التي ستواجه المؤسسات الجزائرية في

السنوات القادمة، هذا التنوع سيمر حتما عبر تطوير سوق القيم المالية خاصة والمنظومة المصرفية عامة، عندها يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري تمتلك الهياكل الداعمة الأساسية لبناء منظومة إنتاجية وتحقيق نسيج صناعي تمتلك ميزات نسبية تمكنه من الصمود في وجه المنافسة المتنامية والمتصاعدة.

أ- الدعم المالي:

قدم الإتحاد الأوروبي في إطار ميدا 4.6 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الإتحاد في إطار البرنامج الأول ميدا1 "Meda I" بالنسبة للفترة 1995-1999م منها 200 مليون أورو كرؤوس أموال مخاطرة (Capitaux a risque) تسيير من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج ثاني "Meda II" للفترة 2000-2004م، وكما يلي الأرقام ملخصة حسب البرنامجين الأول والثاني

جدول رقم 03: برنامج دعم الشراكة الأورومتوسطية"Meda I" للدول المغاربة:

برنامج ميدا "Meda I" للفترة 1995-1999م		
البلـــــد	التعهدات	الدفع
الجزائر	164	30.2
المغرب	656	127.6
تونس	428	168
المجموع	1.248	325.8

Source: Commission Européenne le Quotidien D'Oran dimanche 07/12/2003, N°= 2714 entretien avec Romano Prodi, Président de la C.E .

من خلال قراءتنا للجدول يتضح أن برنامج "Meda I" رصد مبلغ التعهدات المحققة للدول المغاربة الثلاثة بـ: 1248 مليون أورو وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي: 325.8 مليون أورو أي نسبة الأموال المدفوعة بالنسبة للتعهدات تقدر بـ: 26% فقط.

ويلاحظ أيضا أن الجزائر خلال برنامج ميدا واحد قد استفادت من 164 مليون إيكو أي 66% من البرنامج التوجيهي الذي طالبت به الحكومة الجزائرية والمقدر بـ: 250 مليون إيكو.

وهو رقم ضعيف مقارنة مع الدول المغاربة الأخرى، تونس 428 مليون إيكو والمغرب استفادت من 660 مليون إيكو.

الجدول رقم 04: مجالات تدخل Meda I في الجزائر:

مجالات التدخل	المبلغ المخصص (مليون أورو)
تسهيل التعديل الهيكلي	30 مليون أورو
ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة	57 مليون إيكو
دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة	38 مليون أورو
تحديث القطاع المالي	23 مليون أورو

Source: Kaci Djerbab, OP.Cit, Page 16

أما فيما يخص برامج"Meda II" وصلت مبالغ الالتزامات والتعهدات بالنسبة للدول المغاربة 1238.5 مليون أورو، أما المبالغ المدفوعة فبلغت 838.6 مليون أورو أي نسبة 67% من التعهدات، ويظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 04: المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا II للدول المغاربية.

برنامج ميدا II (2000-2004)								
البلد	سنة 2000	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003	سنة 2004	المجموع	الدفع	نسبة الدفع
الجزائر	30.2	60	50	41.6	51	232.8	74.7	32.1 %
المغرب	140.6	120	122	142.7	151.8	677.1	443.2	65.4 %
تونس	75.7	90	92.2	48.7	22.00	328.6	320.7	97.5 %
المجموع	246.5	270	264.2	233	224.8	1238.5	838.5	67.7 %

Source: Algérie Country Rapport 03/69 Mars 2003 in:http/www.inng.org/

من خلال قراءتنا للجدول الخاص ببرنامج "Meda II" نلاحظ أن الجزائر خصص لها مبلغ 232.8 مليون أورو كالتزام، ولكن المبالغ المدفوعة قدرت بـ: 74.7 مليون أورو أي بنسبة 32.1% من الأموال المتعهد بها، ويرى العديد من المختصين أن هذه المبالغ غير كافية للقيام بعملية التأهيل كما يرى الأوروبيون أن تخصيص مبالغ لإعادة الهيكلة الصناعية في اقتصاديات الدول المغاربة يشكل إضرار بالمنافسة.

ولذلك فإن المساعدات الممنوحة في إطار البرنـــامج الأول "Meda I" لا تمثـــل سوى 17% إلى 18% من احتياجات التأهيل الصناعي لكل من تونس والمغـــرب والأمـــر مماثل بالنسبة للجزائر[13].

إن ضعف المبالغ الممنوحة للدول المتوسطية الجنوبية والشرقية وتأخر صـــرفها بالنسبة للجزائر يعود إلى عدة عوامل أهمها:

- الإجراءات البيروقراطية التي تتميز بها الإدارة.
- تعقد الإجراءات والشروط التي يفرضها الإتحاد الأوروبي.
- حداثة الأداة التي تضمنت المساعدات وطبيعة المشروعات المستهدفة.

إن ما يمكن استخلاصه من برنامج الدعم المالي في إطـــار "Meda" مـــن قبـــل الإتحاد الأوروبي أنه لا يمكن أن يعوض الخسائر التي قد تلحق بالاقتصاد الـــوطني مـــن جراء عملية التدمير الجمركي.

والمتطلبات المالية لعملية تأهيل المؤسسات الوطنية، وعليه فإن اتفـــاق الـــشراكة الأورو جزائري يمثل رهانا يصعب التكهن بنتائجه و ليس فرصة يسهل حصاد مكاسبها[14].

ب- تأهيل القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية:

حسب الإنكتاد (UNCTAD) فإن التنافسية هي: الوضع الذي يمكن الدولة فـــي ظل شروط السوق الحرة والعادلة من إنتاج السلع والخـــدمات التـــي تـــلاءم الأذواق فـــي الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحافظ وتزيد من الدخول الحقيقي لأفرادها خلال الأجل الطويل[15].

وتعرف أيضا على أنها قدرة المؤسسة أو الشركة على توليد ثـــروة أكبـــر مـــن منافسيها في الأسواق العالمية[16].

إن التنافسية مصطلح متعدد الأبعاد فهو يشمل القدرة على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، ورفع مرد ودية الإنتاج لضمان ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد والقدرة التصديرية للمؤسسة أو الدولة.

وترتكز التنافسية بشكل أساسي على العديد من العوامل أهمها:

- البنية الاقتصادية الكلية.

– القدرة على استيعاب واستخدام وتطوير التكنولوجيا لتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتجات، وابتكار متوجات جديدة.

إن جميع البلدان تسعى للاستحواذ على مصادر القدرة التنافسية والعمل على رفعها وتكييفها مع المتغيرات التي تشهدها البنية الإنتاجية والتجارية الدولية، وهذا يتطلب استجابة النسيج الإنتاجي لاحتياجات ورغبات المستهلك والقدرة على التأثير على هذه الاحتياجات، فالتنافسية تساعد صناعي السياسة ومتخذي القرار على مواجهة تحديات النمو وزيادة الإنتاجية.

إن التأهيل التنافسي للاقتصاد الوطني يتطلب تحديد القطاعات والمؤسسات التي يجب تأهيلها والتي ينبغي إكسابها ميزة التنافسية وتحديد كيفية القيام بهذه العملية.

فالتأهيل المتكامل، يخص المجالات المترابطة فيما بينها، أي الموارد البشرية، الهياكل الاقتصادية القاعدية، الإدارة، التشريعات المرتبطة ببيئة الإنتاج والأعمال، نسيج المؤسسات والعلاقات الاجتماعية، إلا أن عملية التأهيل تخص بالدرجة الأولى النسيج الإنتاجي المتمثل في المؤسسات الصناعية عبر القيام بسياسة إعادة الهيكلة الصناعية.

إن الانتقال من تنافسية مبنية على ضعف تكاليف العمل إلى تنافسية مبنية على نوعية المتوجات والقدرة على الاندماج في منطق امتلاك حصص في الأسواق بواسطة المتوجات المتميزة.

يتطلب من الجزائر بناء ديناميكية تعمل على تنويع الصادرات والتمتع بتخصصات تستعمل درجة عالية من التكنولوجيا مما يؤدي إلى تكييف جيد في الأسواق الدولية.

فامتلاك تخصصات متطورة ينتج عنها مكاسب في غاية الأهمية[17]:

– التمتع بمكاسب في الإنتاجية التي ستسمح بدورها برفع أسعار المتوجات.

– إمكانية تطوير المبدلات جنوب– جنوب.

– إمكانية تعزيز الوضعية التنافسية للمتوجات داخل السوق الأوروبي.

– تحسين هياكل الإنتاج، من خلال الانتقال من العمل الصناعي المحض إلى العمل التكنولوجي.

إن اكتساب المؤسسات الجزائرية للميزة التنافسية يقتضي تبني ديناميكية تنويع الصادرات بهدف تحقيق المكاسب السابقة الذكر، خصوصا وأن أغلبية الفروع الصناعية في

الدول المتوسطية تتمتع بمزايا نسبية كامنة وغير مستغلة، ولا تتمتع بوضع تنافسي قوي اتجاه الإتحاد الأوروبي إلا في بعض الفروع القليلة، والتي تتمركز أساس في كل من تونس والمغرب.

تعد إعادة الهيكلة الصناعية في ظل منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية من الضروريات لمواجهة انعكاسات هذه المنطقة ويجب أن تأخذ أشكال عديدة[18].

1- نشاط أفقي بواسطة برامج دعم تخص البيئة الإجمالية للمؤسسة، كالتكوين، التشخيص، الهياكل التكنولوجية، بحث، تطوير، ابتكار.

2- نشاط خاص موجه نحو تطوير فورع أو مؤسسات خصوصية مدعمة بميكانيزمات مالية ملائمة (قروض ميسرة).

فإعادة الهيكلة لا يجب أن تقتصر على النشاط الأفقي فقط بل يجب مرافقة ذلك بنشاط لتحديث النسيج الصناعي للمؤسسات، كما يجب أن انتقائية وفق إستراتيجية تخص الفروع الصناعية التي تتمتع بمزايا تنافسية حقيقية وتمتلك قيمة مضافة عالية، إضافة إلى المؤسسات التي تمتلك طاقة إنتاجية مهمة، يمكن تفعيلها من خلال تدخلات متعددة الأشكال، تتضمن الجوانب المالية التقنية، التنظيمية.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن برنامج تأهيل المنظومة التنافسية الجزائرية يعد بطيئا ولا يتماشى والمتطلبات التي تقتضيها عملية دخول منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية، عكس ما قامت به تونس حيث شهدت تقدما معتبرًا منذ انطلاق البرنامج سنة 1995م، حيث غطى في نهاية سبتمبر 2000 ما يقارب عن 1300 مؤسسة من إجمالي 2000 مؤسسة، وخُصص له 2.5 مليار دولار وكانت له آثار ونتائج إيجابية عززت قدرة هذه المؤسسات على عملية التصدير، حيث تمكنت 32% من المؤسسات المنخرطة في عملية تأهيل من دخول أسواق التصدير لأول مرة[19]، وتشير الدراسات أن تأهيل وتطوير التنافسية داخل المؤسسات الجزائرية بإمكانها تحقيق مكاسب في الإنتاجية تصل إلى 30%[20].

الخاتمة

يهدف الإتحاد الأوروبي من خلال توقيعه اتفاق الشراكة مع الجزائر في أفريل 2002 إلى إقامة منطقة تبادل حر أور وجزائرية، يترتب عنها إلغاء الحواجز الجمركية

وغير جمركية على الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي الذي يسيطر على 60% من التجارة الخارجية الجزائرية ولذلك فمن المتوقع أن يتحمل الاقتصاد الجزائري تكاليف وخسائر معتبرة سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو الجزئي، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تدني إيرادات الدولة من خلال سياسة التدمير الجمركي.
- ارتفاع الواردات الصناعية الجزائرية من الإتحاد الأوروبي.
- غلق وإفلاس المؤسسات الوطنية والتخلي عن بعض الأنشطة.
- تسريح العمال وتراجع الأجور وبالتالي تدني مستوى المعيشة خاصة لدى الفآت الفقيرة.

وعلى هذا الأساس فإن مسعى الجزائر الهادف إلى تأهيل مؤسساتها الاقتصادية من خلال دعمها ماليا ورفع قدرتها التنافسية عن طريق تطوير المتوج الجزائري واكتسابه ميزات نسبية يصطدم بشحه المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي مقارنة بتعهداته، وكذلك ذهابها وتوجيهها إلى قطاعات هامشية، إضافة إلى اقتصار منطقة التبادل الحر على المنتجات الصناعية دون الزراعية، الأمر الذي يفوق إمكانية إقامة صناعة تحويلية جزائرية، نظرًا لتقدم الصناعات الأوروبية وازدهارها نوعًا كمًا.

وبالمقابل يرى العديد من الاقتصاديين والمختصين أن إقامة منطقة تبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تفضي إلى سياسة ديناميكية للنهوض بمستوى الكفاءة والمنافسة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحقق بعض المكاسب المنتظرة على المدى الطويل من خلال إعادة تخفيض عوامل الإنتاج وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، إلا أن ذلك يبقى رهين جملة من الإجراءات والتصحيحات التي يجب القيام بها، كالتأهيل التنافسي للنسيج الصناعي وتوفير المناخ الاستثماري الملائم في إطار تعزيز وتفضيل التعاون الاقتصادي الجهوي والإقليمي.

الهوامش

1 – عبد العزيز بالخادم، عرض مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي أمام مجلس الأمة، 2005/03/31.

2 – Kaci Djerbab: L'accord d'association Algéro-européenne, In mutations chambre, Algérienne de commerce et d'industrie, Alger, N° 39 (2002), Page 33.

3-Kaci Djerbab: Op.cit., Page 34.

4- Larbi Talha: Une Zone de libre-échange entre le Maghreb et L'Europe un projet par défaut, In études internationales, N°= 55, Février 1996, Page 40.
5- Ministre de L'industrie et de la Restructuration compétitivité et mise à niveau des entreprises. WWW.Mir-Algeria.org.
6-Hebdomadaire Liberté économie, N°= 215 du 15 au 25 Mars 2003, Page 13.
7-Ibid., Page 15.
8- قصاب سعدية ، الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي ، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الإقتصا دية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003
9- زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف ، 2005 ، ص 49 .

10- كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، 2005 ، ص 66 .

11 -Liberté économie, N°= 215, Op.cit., Page 15.
12-Mohamed Fouad Ammour: Quels défis pour les échanges Méditerranéenne, N= 21 (Printemps 1997). Page 39.
13-Mohamed Boussita: la zone de libre-échange maghrébine et ses implications sur le secteur industriel (29-30 Mars 2001), Page 16. Disponible sur : www.Femise.Net/ERF/annual-comferences
14-Bouzidi . A, Accord d'association Algérie-UE: Une chance ou une aventure ? In le mature (19 Mars 2002).
15- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، قطر، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2002-2003، ص 93.
16- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، المرجع السابق ص 93.

17 - Khalid Sekkat: Réussir le Partenariat euro méditerranéen: reformes économiques et coopération sud-sud, In Bechara Khader, ED le partenariat euro méditerranéen, Page 103.
18 - F. zaim et L. Jaidi: L'accord de libre-échange entre le Maroc et U.E, OP. Cit, Page 72.
19- غويتن مهنا سعد، تونس،خطة إستراتيجية لتحديث المؤسسات الاقتصادية، في مجلة الإدارة، بيروت، المجلد96،العدد 10،أكتوبر 2000،ص40.
20-Liberté économie, N°= 215, OP.Cit, page 15